حـملـة - المركـز العـربـي
لتطوير الإعلام الاجتماعي
7amleh - The Arab Center For
the Advancement of Social Media

تقرير ربعي

Q3

تموز - أيلول 2023

مقدمة

لا تـزال الأراضي الفلسـطينية المحتلـة غارقـة في دورة مسـتمرة مـن التوتـر والقلـق، والـتي اسـتمرت عـلى مـدى السنتين السابقتين، مع التطورات الجارية التي تغير المنطقة باستمرار. نواجه عند انتقالنا إلى الربع الأخير من السنة نمطًا مثيرًا للقلق من العنف الدوري والأفعال التي ترتكبها القوات الإسرائيلية والمستوطنون والتي تلقي بظلالها على السكان والأرض. هذه الأحداث الجارية تواصل تقويض حقوق الإنسان الأساسية وحرية الفلسطينيين، خصوصًا في المجال الرقمي. يضاعف هذا المجال الرقمي التحديات المنهجية التي يواجهها الفلسطينيون، مضيفة طبقة من التعقيد في سعيهم نحو العدالة والمساواة.

في هذه البيئة الرقمية المعقدة، توجهت بكثرة شركات التواصل الاجتماعي نحو تقنيات الذكاء الاصطناعي والخوارزميات كأدوات رئيسية في تبني وتنفيذ قرارات الإشراف على المحتوى. وللأسف، تلك الأدوات بحد ذاتها استخدمت بكثرة لحظر المحتوى الحقيقي وفرض القيود على الأصوات الفلسطينية، كما يظهر هذا التقرير. المثير للقلق هو الفجوة الواسعة بين التدابير الصارمة التي تؤخذ ضد خطابات الكراهية والتحريض في مختلف بقاع العالم والصمت الواضح في مواجهة نفس الخطابات المستخدمة ضد الناشطين/ات الداعمين/ات لفلسطين والمجتمع الفلسطيني في المجال الرقمي الإسرائيلي.

استمرت وسائل التواصل الاجتماعي في تطبيق سياسات وتدابير عقابية ظالمة تؤثر بشكل غير متناسب على الحسابات والصفحات المخصصة للدفاع عن الحقوق الفلسطينية. ادعت شركة ميتا في تقريرها السنوي لحقوق الإنسان تفانيها في رعاية الشفافية فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وبالأخص في تعاملها العادل في مراقبة المحتوى ذي السياق الفلسطيني/الإسرائيلي[1].على الرغم من ذلك، لا يزال هناك تسامح مستمر مع خطابات الكراهية والمحتوى المحرض ضد الفلسطينيين، ولا تزال أصوات الفلسطينيين ومنظورهم يتعرض للتمييز[2].

نهدف في التحليل التالي لتسليط الضوء على أهم الانتهاكات الرقمية الموثقة بعناية من قبل حملة خلال المرصد الفلسطيني لانتهاكات الحقوق الرقمية-»حر»، تركيزنا ينصب على الفترة من تموز لأيلول من هذه السنة، مقدمين نظرة حول الواقع المتقلّب لحالة الانتهاكات الرقمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

1 "تقرير حقوق الانسان لعام 2022". ميتا. الرابط:
https://humanrights.fb.com/wp-content/uploads/2023/09/2022-Meta-Human-Rights-Report.pdf
"مستجدات ميتا: تحديثات العناية الواجبة الإسرائيلية الفلسطينية". الرابط:
https://humanrights.fb.com/wp-content/uploads/2023/09/September-2023-Israel-and-Palestine-HRDD-Meta-Update.pdf

2 "حملة تطالب ميتا بالتطبيق لتام لتقارير الأعمال من أجل المسؤولية الاجتماعية" حملة. الرابط:
https://7amleh.org/2023/09/27/7amleh-calls-on-meta-to-fully-implement-bsr-report-recommendations

الانتهاكات

خلال الربع الثالث من السنة، حظرت شركات التواصل الاجتماعي بشكلٍ مستمر المنظور الفلسطيني، كاتمة الأصوات وموظفة لتدابير الإشراف على المحتوى الغير متناسبة. وثّق مركز حملة 560 حالة انتهاكات صادمة خلال هذه المدة الزمنية:

توزيع الانتهاكات حسب نوع الانتهاك

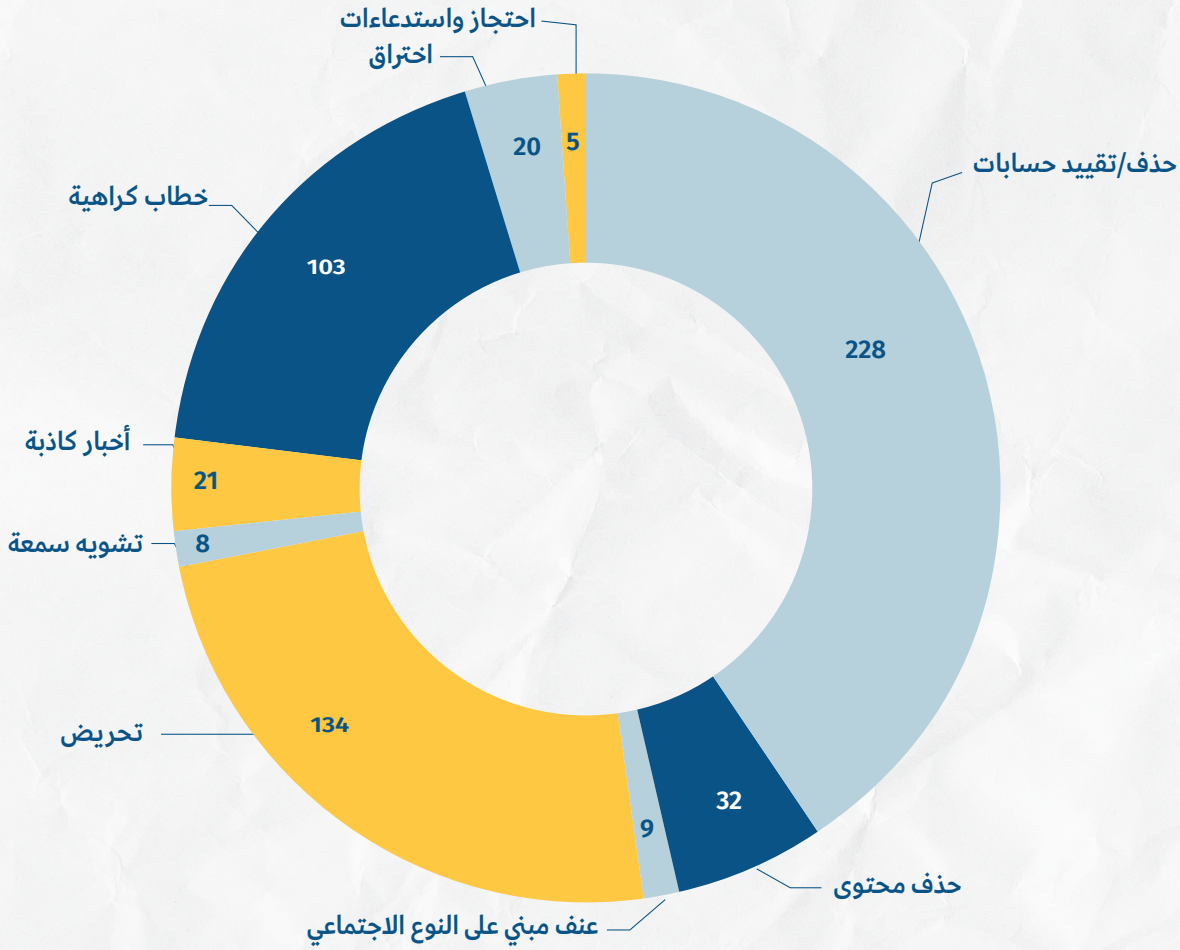

وظفت منصات التواصل الاجتماعي بشكلٍ أساسي الإجراءات العقابية ضد الصفحات الفلسطينية والحسابات المكرسة للترويج لحقوق الفلسطينيين أو الناقلة للأخبار، وكل ذلك ضمن سياق التعبير عن الرأي وانتقاد أفعال القوات الإسرائيلية. كما تشير الأرقام السابقة، أن هذه الأفعال المثبطة، ومن ضمنها إزالة الحسابات وتعليقها، تمثل 46.5% من مجمل الانتهاكات التي وثقتها حملة عبر الثلاثة أشهر الماضية.

توزيع الانتهاكات حسب الأشهر

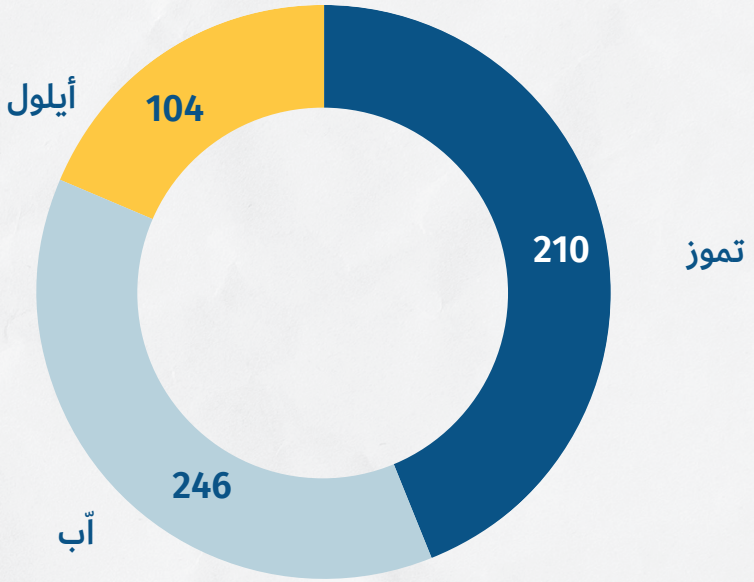

شهدت الأراضي الفلسطينية المحلة ارتفاعا خلال الفترة من تموز لأيلول في الأحداث العنيفة على أرض الواقع. وكما كان متوقعاً، هذه الأحداث أثرت بشكلٍ مباشر في المجال الرقمي، مما أسفر عن ازدياد في القيود على الحريات الأساسية، في نفس الوقت التي قامت فيه الصفحات والحسابات الإسرائيلية بنشر خطاب الكراهية والتحريض ضد الفلسطينيين المتواجدين على منصات التواصل الاجتماعي. يبرز الارتفاع هذا الانتهاكات الرقمية ضد الفلسطينيين وأكبر الداعمين لحقوقهم حول العالم في أول شهرين من الربع الثالث مدى العنف والصعوبات التي يقابلونها في العالم الرقمي.

توزيع الانتهاكات حسب المنصات

منصات شركة ميتا لا تزال المصدر الرئيسي للانتهاكات ضد حقوق الفلسطينيين الرقمية، مكونة 68% من جميع الحالات الموثقة من مركز حملة. تأتي هذه الانتهاكات بشكل رئيسي على شكل تقييد الوصول، والتعليق وإزالة المحتوى على منصات ميتا. بشكلٍ متزامن، يبقى الانتشار المستمر لخطاب الكراهية والتحريض ضد المجتمع الفلسطيني وداعميه في العالم الرقمي شاغلًا ملحًا.

توزيع الأفعال حسب نوع الحذف/التقييد

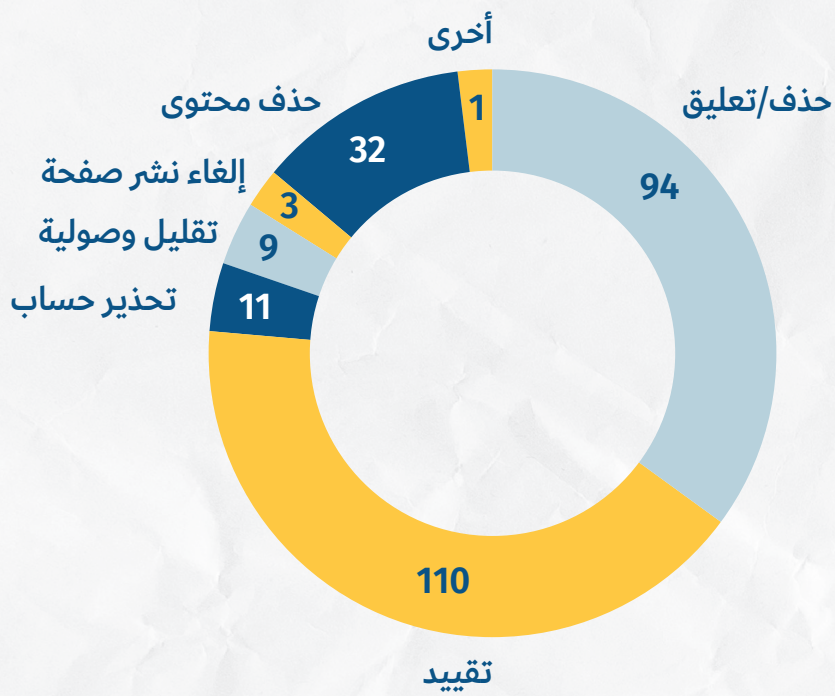

تدلل هذه النتائج على أن واحدًا من أكثر أشكال العقاب (نظام المخالفات) التي تقوم به بعض الشركات ضد المحتوى الفلسطيني يتخلله تصعيد من تحذيرات أولية إلى تقييدات كاملة وتعليق للحسابات. ومن الجدير بالذكر، وفي أكثر من مرة، هذه التدابير تتخذ بدون إنذار مسبق.

توزيع الانتهاكات حسب صنف الجهة المتأثرة

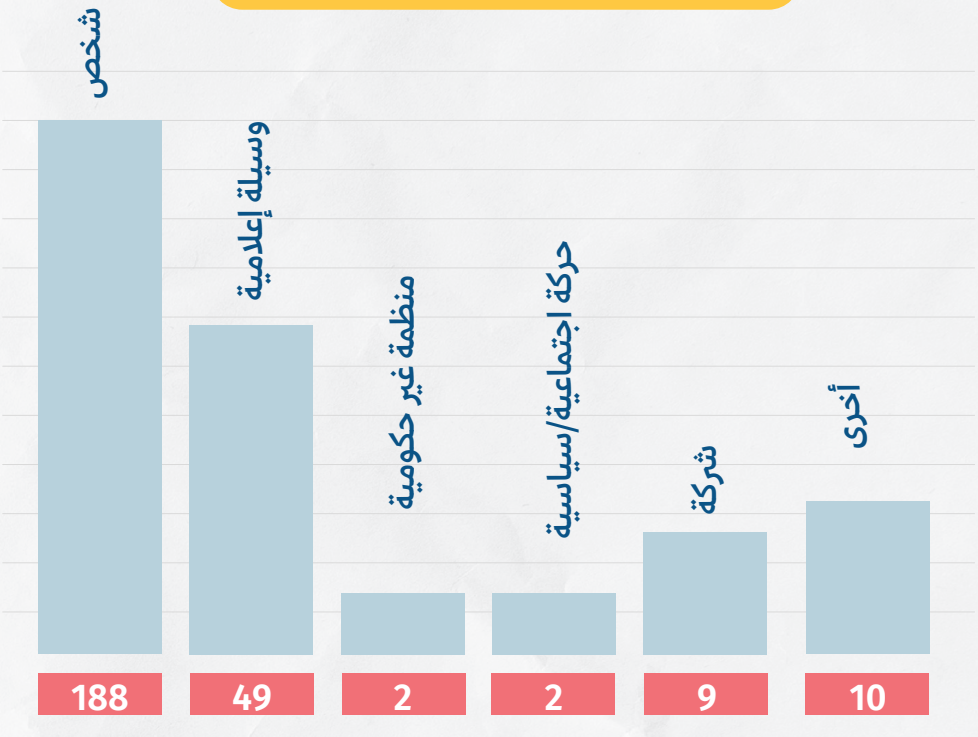

من الواضح أن أشخاصًا في مهن معينة، خصوصا التي تعنى السياق الفلسطيني، حيث توثيق انتهاك حقوق الإنسان شيء في غاية الأهمية، كالصحافيين، والناشطين، والمدافعين عن حقوق الانسان يظهرون كأكثر الأشخاص عرضة للانتهاك الرقمي. وفي الوقت ذاته، صفحات الإعلام قد واجهت أيضًا عددًا مهولًا من القيود والانتهاكات، معيقين قدرتهم على تنفيذ عملهم الاستراتيجي عبر منصات التواصل الاجتماعي.

تصنيف الضحايا حسب نوع الحساب على منصات التواصل

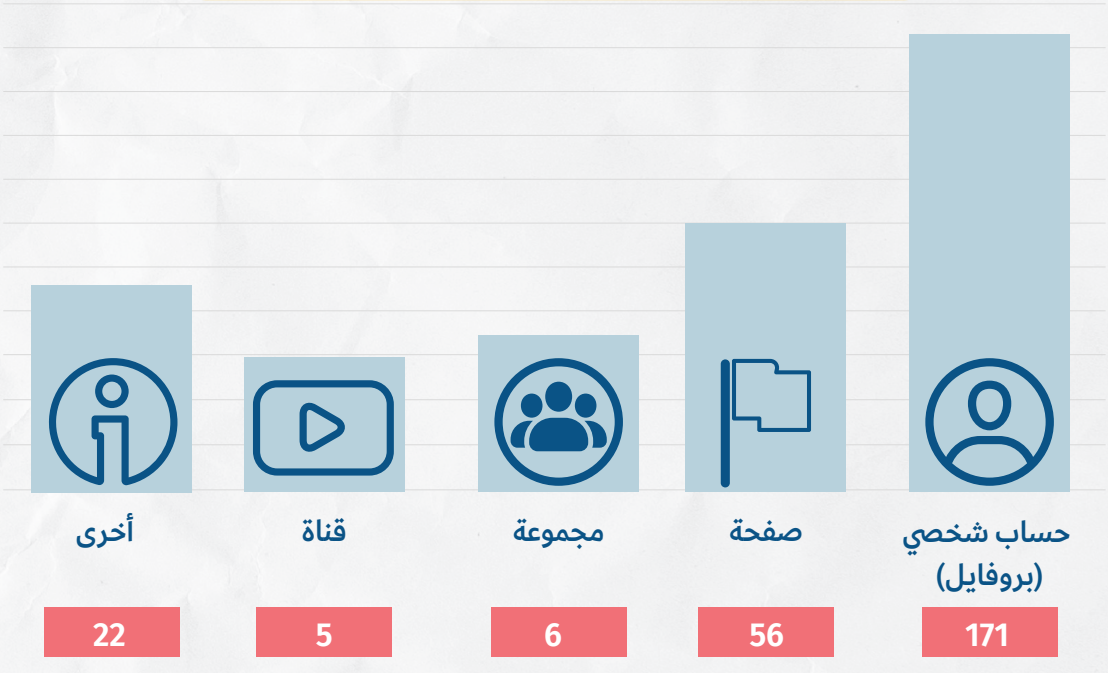

توزيع ردود الشركات على التبليغات التي تابعها مركز حملة حتى اللحظة

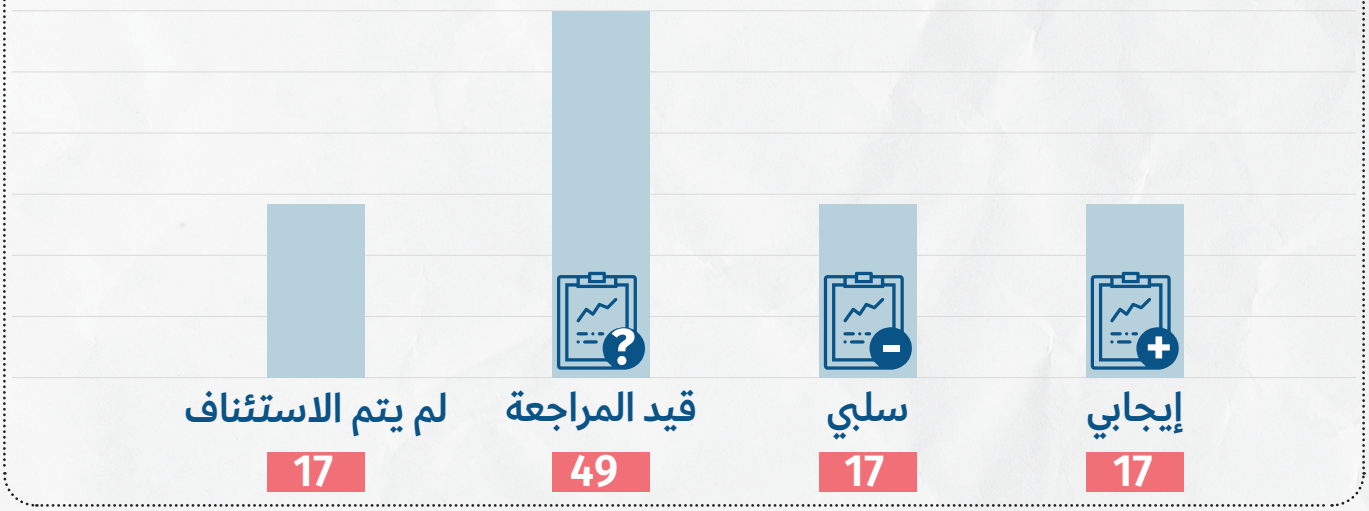

ردود الشركات على طلبات استعادة الحساب والمحتوى، ورفع القيود عنها، أسفرت عن نجاح بما يقارب 23%. كمية كبيرة من هذه الطلبات تبقى قيد الاستعراض من الشركات بتاريخ نشر هذا التقرير، وهو شيء مقلق لأن الردود السريعة حاسمة في سياق الأزمات.

محتوى وممارسات مؤذية

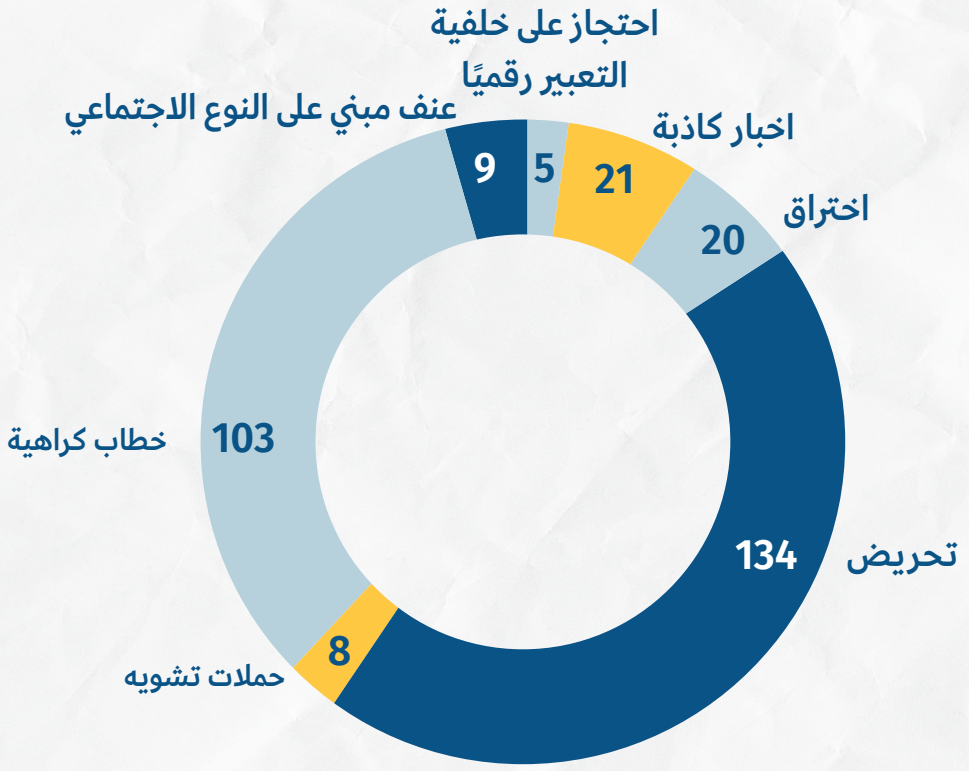

تشهد هذه الانتهاكات الموثقة على واقع مثيرٍ للقلق: تغلغل خطاب الكراهية والتحريض منصات التواصل الاجتماعي لدرجة مثيرة للقلق. تشدد هذه النتائج على ضرورة الحاجة لتدابير شاملة، ومفيدة وفعالة لمواجهة هذه القضية المتفشية والتأكيد على ضرورة المحافظة على أمانة واحترام المساحات الرقمية.

على أيّ منصّة وقعت الانتهاكات؟

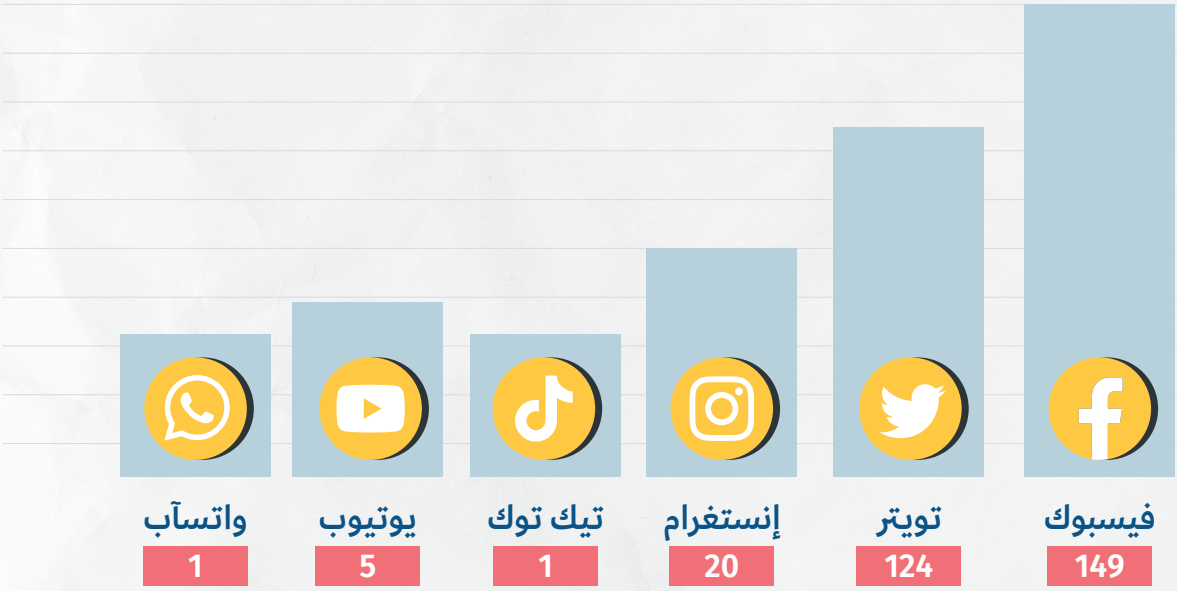

هذه النتائج المقدمة في هذا الجدول تبين بشكل واضح أن منصّة X (تويتر سابقًا) تستمر بكونها أرضًا خصبة لانتشار خطاب الكراهية، والتحريض، والمحتوى المؤذي. هذه ملاحظة مقلقة لأنها تبين الصعوبات المستمرة التي تواجهها منظمات وناشطو حقوق الإنسان في مكافحة الخطاب المؤذي على هذه المنصة بالذات. بالإضافة لذلك، انتشار ذلك المحتوى على منصّة X يلحقه انتشاره على فيسبوك، مدللا على أن هذه الأزمة ليست مربوطة بمنصة واحدة، بل موزعة على العديد من المنصات. الشيء الذي على يدلل على الضرورة لخطوة مسؤولة من شركات التواصل الاجتماعي لمواجهة هذه المشاكل بشكلٍ شامل، بما أن انتشار خطاب الكراهية والتحريض له عواقب في العالم الواقعي.

ما هو نوع الحساب الذي نشر هذه الخطابات؟

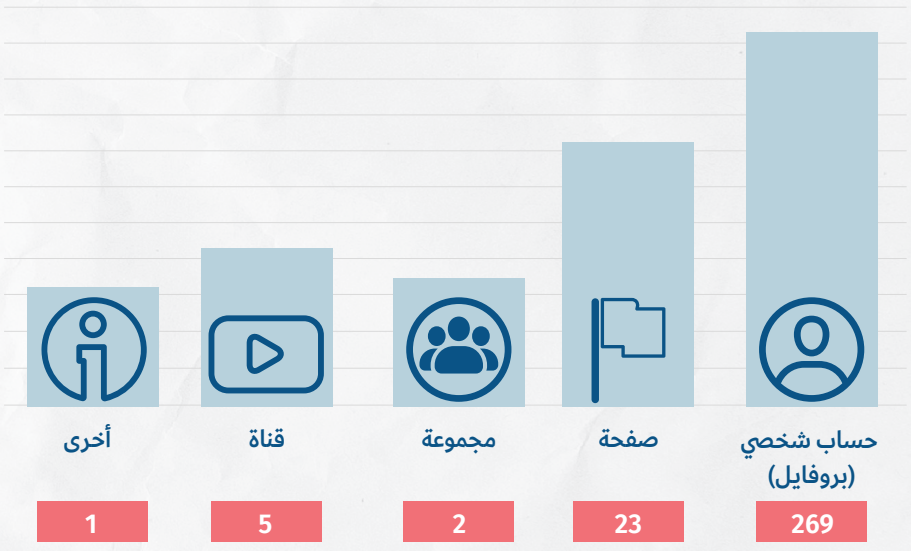

تفشي المحتوى التحريضي المنشور على الحسابات الشخصية، خصوصا تلك العائدة لأشخاص حقيقين (وليسوا المتصيدين، وحالات أخرى غيرهم)، هو اكتشاف مثير للقلق. يبين هذا النمط اتجاهًا مقلقًا يشير إلى درجة غير متناسبة من الإفلات من العقاب للإسرائيليين المرتكبين خطاب الكراهية والتحريض. عندما يروج أشخاص حقيقيون ومميزون على الملأ الى هذا النوع من المحتوى دون أن يواجهوا عواقب جسيمة لأفعالهم، هذا الشيء يرسل رسالة مقلقة تشكك في كفاءة التدابير التي وضعتها منصات التواصل الاجتماعي للحد من خطاب الكراهية وتعزيز المساءلة. أيضًا، يشدد تفشي هذا المحتوى على الحاجة لمحاولات أقوى وشاملة لمواجهة هذه المشاكل على الواقع ورقميًا، مؤكدة على وجود عواقب لمن ينخرط في الخطاب الضار والمثير للانقسام.

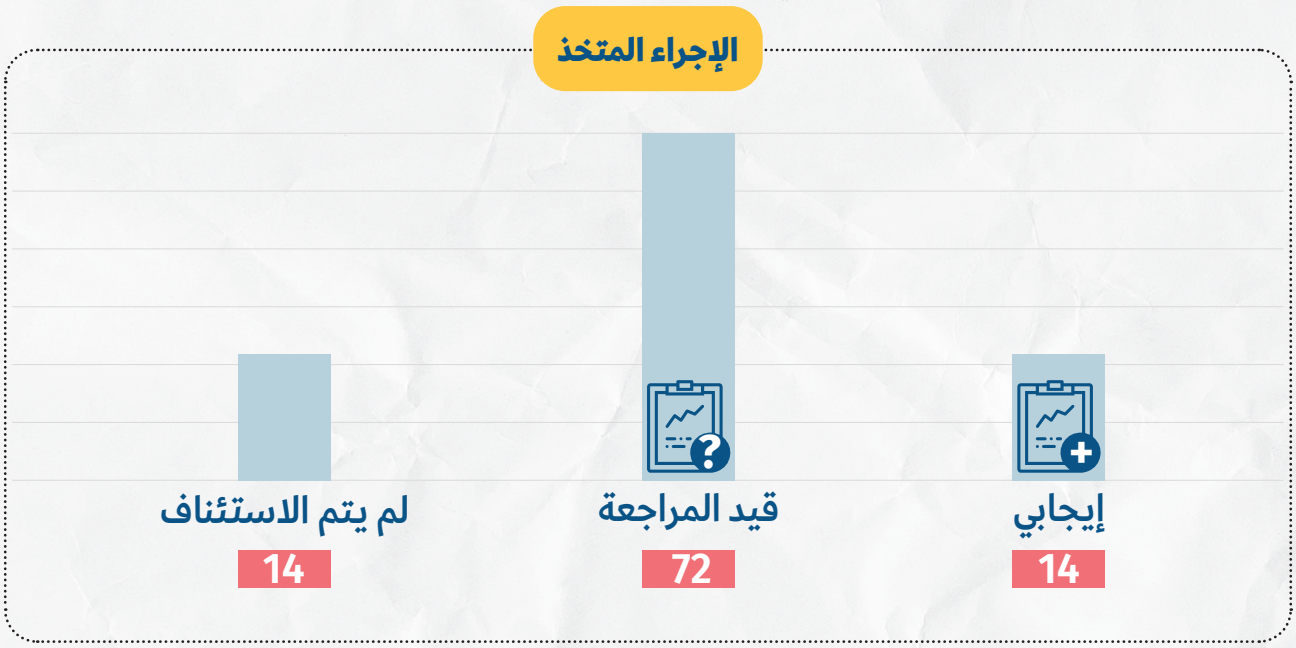

تظهر الشركات تأخيرًا مؤسفًا في معالجة المحتوى العنيف والتحريضي باللغة العبرية الذي يستهدف الفلسطينيين. يبدو أن هناك نقصًا في الإلحاح في معالجة المحتوى العنيف، على الرغم من الضرر المحتمل المذكور بالفعل للسلامة والتأثيرات المروعة للغاية في كل من العالم الرقمي والعالم الحقيقي. ومن المحبط أن نلاحظ أن هذه الخطابات الخبيثة كثيرا ما تترجم إلى أعمال عنف فعلية ضد المدنيين الأبرياء. يسلط هذا التفاوت الصارخ بين الإلحاح المطلوب لمكافحة خطاب الكراهية والاستجابات المدروسة لهذه الشركات الضوء على الحاجة إلى نهج أكثر استباقية للحد من مثل هذا الخطاب الخطير. لا تقتصر عواقب التقاعس عن العمل على المجال الرقمي فحسب، بل لها آثار واضحة ومدمرة على حياة الأفراد والمجتمعات على الأرض. من الضروري أن تدرك الشركات خطورة هذا الوضع وأن تتخذ إجراءات سريعة وحاسمة للتخفيف من انتشار المحتوى العنيف الذي يغذي العنف والأذى في العالم الحقيقي.

خلاصة

يصور الدليل السابق صورة مثيرة للقلق فيها وسائل التواصل الاجتماعي منخرطة بشكل فعال في تقييد وحذف المحتوى والحسابات التي تعبر عن المنظور الفلسطيني وتنتقد السياسات والأعمال الإسرائيلية. مما يترجم إلى تعدي على أسس حريات التعبير والتجمع. تتعد أوجه الدوافع خلف أعمال الإزالة والتقييد، متولدة من الأعمال المسيرة للخوارزميات، وطلبات الهيئات الرسمية الإسرائيلية، والضغط من اليمين الإسرائيلي أو المجموعات الغربية المساندة لإسرائيل التي تنظم حملات تقرير واسعة ضد المحتوى المنادي بحقوق الفلسطينيين. لا تزال شركة ميتا، ذات النطاق الواسع من المنصات، واجهة الشركات المسؤولة عن تقييد الحقوق الرقمية الفلسطينية.

في المقابل، لا يزال شيوع خطاب الكراهية والتحريض ضد الفلسطينيين مرتفعا بشكل خطير على منصات التواصل الاجتماعي، لا سيما تويتر. أسفرت هذه البيئة الرّقميّة السّامة في بعض الأحيان عن اعتداءات على فئات ومجتمعات فلسطينيّة في الواقع. كذلك، تُظهر الشّركات القائمة على منصّات التّواصل الاجتماعي مستوىً لا يُمكن نكرانه من التّساهل مع هذا الخطاب المؤذي، الأمر الّذي يُترجم بالتّقاعس عن الاستجابة الحثيثة على الطّلبات العاجلة لإزالة محتويات الكراهية بما يكفل تحييد الاعتداءات الّتي تُشن على حقوق الفلسطينيين والفلسطينيّات والجهات الدّاعمة لقضيتهم مِن مختلِف أرجاء العالم.

يُسلّط هذا التّقرير الضّوءَ على واقع الانتهاكات الرّقميّة المريرة والجائرة الّتي تستهدف العديد من الأفراد، لا سيّما الصحفيون والصّحفيات، والنّاشطون والنّاشطات، والمدافعون والمدافعات عن حقوق الإنسان عدا وسائل الإعلام ومؤسّسات المجتمع المدني، حيث تأتي هذه الانتهاكات كعوارض مجحفة لانخراط هذه الجهات في مناصرة حقوق الفلسطينيين والفلسطينيّات دون هوادة. يجسّد هذا الواقع الصّارخ تأكيدًا على أنّ جهود حماية الحقوق الرّقمية لا تزال في مهدها، ما يستدعي مضافرة الجهود واستمرارها لحماية الفضاء الرّقمي الفلسطيني باعتباره مساحةً محوريّةً لمشاركة السّرديّة الفلسطينيّة وإعلاء صوتها.

تموز - أيلول 2023